

متوسط دخول خريجي مراحل التعليم المختلفة للعاملين في القطاعين العام والخاص في سورية

إعداد الطالب

سهيل الحمدان

ومشاركة الأستاذ الدكتور

ماجد بدر

إشراف الأستاذ الدكتور

أنطون رحمة

كلية التربية

جامعة دمشق

الملخص

ازدهر التعليم عموماً والعالي خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية بسبب كثرة الوظائف ونقص الخريجين، وارتفع دخول الخريجين فازداد الاقبال على التعليم من أجل الاستفادة من عوائده الفردية والاجتماعية، وفي الثمانيات بدأت فرص العمل أمام المتعلمين بالتراجع ودخولهم ينخفض، مما تسبب في أزمة الخريجين. وقد تناولت دراسات عديدة عائدات التعليم في بلدان مختلفة، وتوصلت إلى نتائج مهمة، إلا أن هذه

الدراسات لم تجرَ في سورية؛ الأمر الذي دفع الباحث إلى إجراء هذه الدراسة لمعرفة عائد التعليم في سورية.

يتناول هذا البحث دراسة الدخل أو العوائد من التعليم للمراحل التعليمية كافة في سورية بغية معرفة أيها أكثر عائدية من خلال دراسة ميدانية، حيث وزعت الاستبانة على عيّنة بلغت 1067 فرداً من مختلف مناطق سورية ومن خريجي مراحل التعليم جميعها.

توصّلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. بلغ متوسط دخول خريجي التعليم الاساسي السنوي في عام 2005 حوالي/108.613 ل.س، ودخول خريجي الثانوية /105.595 ل.س، وهو أدنى من دخول حملة شهادة التعليم الأساسي لأنهم يعملون غالباً في مهن ذات دخول عالية، أو يعملون لحسابهم وليس بشهاداتهم، وبلغ دخول خريجي المعاهد /110.087 ل.س، والجامعة /138.890 ل.س، وأخيراً الماجستير والدكتوراه /193.645 ل.س، بينما بلغ المتوسط العام لدخول خريجي المراحل كافة /119.530 ل.س.
2. بلغت العائدات أو الدخل السنوية لمن يعملون في القطاع العام لإجمالي العيّنة بالمتوسط /111.700 ل.س، وبلغ أعلى الدخل /208.750 ل.س، بينما بلغ متوسط عائدات أو دخول من يعملون في القطاع الخاص /131.270 ل.س، وأعلى دخول بالمتوسط /628.750 ل.س.

1 - مقدمة:

توسع التعليم في النصف الثاني من القرن المنصرم في معظم دول العالم ، وبخاصة الدول المستقلة حديثاً، وازداد الطلب عليه وعلى شهاداته كثيراً من قبل الأفراد والدول على حد سواء بسبب النمو الكبير للسكان، وتوافر الوظائف الحكومية ذات الدخل العالي والمكانة الإجتماعية للخريجين، إضافة لسياسة الدول التي اتبعت انذاك لدعم التعليم.

إن هذه العوامل والأسباب المساعدة على النمو جعلت الحكومات تتفق نسباً كبيرة من ميزانيتها على التعليم بمراحله المختلفة وبخاصة العالي منه حتى أصبح عدد الخريجين كبيراً، وفاضوا عن حاجة الوظائف، مما جعل عقد الثمانينات من القرن العشرين عقد أزمة التعليم في العالم، فازدادت البطالة بين المتعلمين، وانخفض الدخل أو العائد من التعليم، ورافق ذلك زيادة في عدد السكان وزيادة التضخم وانخفاض كفاية التعليم، مما دعا الاقتصاديين الذين ربطوا بين التنمية الاقتصادية والتعليم إلى إعادة النظر في التعليم بوصفه نشاطاً اقتصادياً مثلما هو مشروع تربوي وأخلاقي وثقافي وأن الطلب عليه يجب أن يكون اقتصادياً وليس اجتماعياً فقط، وأن أي إنفاق أو استثمار فيه هو استثمار في رأس المال البشري مثله مثل الإنفاق على رأس المال المادي .

لقد ازداد الطلب على التعليم في سورية لقيمة الاقتصادية وليس لقيمة الاجتماعية فقط، فبدأت الأسر ترسل أبناءها إلى الجامعات ليس العامة فحسب؛ بل وإلى الجامعات الخاصة (المكلفة نسبياً)، كما كانت ترسل أبناءها إلى الجامعات الخاصة بالخارج

المكلفة جداً (قبل إحداث الجامعات الخاصة السورية) لأن العائدات من التعليم العالي أعلى بكثير من التكاليف المنفقة عليه.

2- مشكلة البحث :

هناك العديد من الدراسات والتقارير التي تشير الى توسع التعليم في سورية وانتشاره وارتفاع معدلات الالتحاق بمراحله المختلفة، إلا أن هذه الدراسات لم تتناول الجوانب الاقتصادية للتعليم، وبخاصة المتعلقة بعائداته، أو بالدخول المرتبطة بكل مرحلة من مراحل التعليم، مما أبقى هذا الموضوع غامضاً ومشكلاً يستحق الدراسة والبحث. وهكذا فإن مشكلة البحث هي غموض العائد الاقتصادي من التعليم في سورية والبحث فيها بشكل مباشر و ميداني لإجلاء غموضها وتحديد الدخل أو العائدات الفردية من مختلف مراحل التعليم والمقارنة بينها لمعرفة أيها أكثر عائديه، أو معرفة العائد الاقتصادي أو الدخل السنوي لخريج كل مرحلة من مراحل التعليم.

3- أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث من خلال الأمور الآتية :

- 1- توفير معلومات عن متوسط دخول أو عائدات خريجي مراحل التعليم (الأساسي، الثانوي، الجامعي، ماجستير ودكتوراه).
- 2- إن المعلومات السابقة يمكن أن تكون مؤشرات تساعد طلاب مراحل التعليم المختلفة على اختيار المرحلة التي يرغبون الوصول إليها في تعليمهم (من الناحية الاقتصادية).

- 3- إن توفير المعلومات السابقة يمكن أن تساعد الأهالي والطلبة على معرفة عائلاتهم، وبالتالي المبالغ التي يمكن أن ينفقوها أو يخصصوها لتعليمهم أو تعليم أبنائهم.
- 4- إن توفير معلومات عن عائدات التعليم لمن يعملون في القطاع العام والخاص تجعلهم يختارون القطاع الذي يرغبون في العمل به من زاوية اقتصادية.
- 5- حسب علم الباحث فإن هذا البحث هو أول بحث في هذا المجال باستثناء بحث عن عائدات خريجي كلية الاقتصاد والمعهد المتوسط التجاري.

4- أهداف البحث:

- 1- معرفة متوسط الدخل السنوي لخريجي كل مرحلة تعليمية في سورية.
- 2- معرفة متوسط الدخل السنوي لخريجي مراحل التعليم الذين يعملون في القطاع العام والخاص.
- 3- تحديد متوسط الفرق بين دخول خريجي المراحل التعليمية المختلفة.
- 4- تحديد الفرق بين متوسط دخول الخريجين الذين يعملون في القطاع العام والقطاع الخاص.

5- أسئلة البحث:

- 1- ما متوسط عائدات خريجي التعليم الأساسي والثانوي والعالى (الجامعي، الماجستير والدكتوراه) في عام 2005.
- 2- ما متوسط عائدات خريجي مراحل التعليم الذين يعملون في القطاع العام والخاص.
- 3- ما الفارق بين متوسط دخول خريجي المراحل المختلفة.
- 4- ما الفارق بين متوسط دخول الخريجين الذين يعملون في القطاع العام ودخول الخريجين الذين يعملون في القطاع الخاص.

6- فرضيات البحث:

- لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 5% بين دخل خريجي مراحل التعليم المختلفة.
- لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 5% بين دخل الخريجين العاملين في القطاع العام والخريجين العاملين في القطاع الخاص.

7- حدود البحث:

- حدود البحث مكانياً: هو بحث مطبق على المناطق والمحافظات السورية كافة.
- حدود البحث زمانياً: هو حساب متوسط عائدات التعليم السنوية لكل مرحلة من المراحل لعام 2005.
- حدود المحتوى والمنهج: حساب العائدات الشخصية لخريجي المراحل المختلفة لمن يعملون في القطاع العام والخاص.

8- الدراسات السابقة:

- 1- دراسة كارنوي (الرشدان، 1986، 45-46) حول العائدات الشخصية والاجتماعية في الولايات المتحدة حيث بينت أن العائدات الشخصية (المعدل الخاص) كانت الأعلى لسنوات التعليم من 5-6 سنوات وكانت أقلها 12-13 سنة تعليم.
- 2- دراسات بيكر (شولتز، 1975) التي توصلت فيها إلى أن العائد من التعليم الابتدائي في الولايات المتحدة أعلى من المراحل الأخرى ثم عائد التعليم العالي.

- 3- دراسة شوب في العام 1957-1958 (الرشدان، 1986، 40) في فنزويلا عن العائد الشخصي للتعليم، حيث بيّنت أن عائد التعليم الابتدائي 82% بينما الثانوي 17%، والجامعي 23%.
- 4- دراسة بسكاربولس عام 1989 عن فنزويلا (psacharopoulos,1989) حيث توصلَ فيها إلى أنّ العائد الاجتماعي للابتدائي 19.5%، والثانوي 7.9%، والجامعي 7.4%، وكذلك في بوليفيا أن العائد للمرحلة الابتدائية كان الأعلى.
- 5- دراسة بسكاربولس المشار إليها في (woodhall,1987) عن الدول النامية (متوسط العوائد) حيث كان العائد الشخصي أعلى للمرحلة الابتدائية 26.8%، ثم العالي 23% فقط.
- 6- دراسة (الدعجة، 1990) حول سعر المنفعة (العائد) لأنواع التعليم المهني في الأردن، وتبين أن جميعها مربحة اقتصادياً وأعلى من سعر الفائدة السائد في الأردن.
- 7- دراسة (الحمدان، 1998) حول عائدات خريجي كلية الاقتصاد والمعهد المتوسط التجاري في سورية عام 1995، حيث تبين أن عائد خريجي المعهد الذي يعمل في القطاع العام أعلى من دخل أو عائد خريج الكلية، بينما عائدات خريجي الكلية الذين يعملون في القطاع الخاص. أعلى من دخل خريجي المعهد في القطاع الخاص.
- يستخلص من هذه الدراسات والتي أجريت في الدول العربية والأجنبية أن العائدات تختلف من عام لآخر ومن دولة لأخرى، وكذلك من مرحلة لأخرى، ولذلك سيتمّ دراستها في سورية لمعرفة أي المراحل أكثر عائدية.

9- منهج البحث والعينة:

أ- منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن، واستعان بالاستبانة في استقصاء دخول خريجي المراحل المختلفة في سورية ولمن يعملون في القطاع العام والخاص، وهي محددة في عام 2005، ثم جرى حساب متوسط عائدات خريجي المرحلة ولكافة الأعمار، ومقارنتها مع عائدات المراحل الأخرى لمعرفة الفارق بينها.

لقد تمّ تصميم استبانة مؤلفة من صفحة واحدة تضم نوعين من الأسئلة، بعضها لوصف العينة، وأخرى للإجابة عن أسئلة البحث. وقد تمّ توزيعها في أنحاء سورية (كافة المناطق السورية) بوساطة باحثين مدربين لهذا الغرض، بعد ذلك تمّ ادخالها الى الحاسب ومعالجتها عن طريق برنامج SPSS الإحصائي، وبما أن عدد العاملين الخريجين من مراحل التعليم المختلفة (المجتمع الأصلي) هو عدد محدد بدقة، ولذلك أخذت العينة بطريقة عشوائية، ومن جميع خريجي المراحل بحسب التوزع الطبيعي للمجتمع.

ب- وصف العينة:

وكان وصف العينة كالتالي :

- بلغ عدد أفراد العينة 1067 فرداً من أنحاء سورية كافة.
- متوسط العمر لأفراد العينة: 33.5 سنة؛ حيث تراوحت الأعمار بالمتوسط ما بين 32.5 لخريجي المرحلة الأساسية، و36.7 سنة لخريجي الماجستير والدكتوراه.
- عدد خريجي المرحلة الأساسية 174 خريجاً، والثانوية 245، معاهد متوسطة 291، جامعة ودبلوم 339، ماجستير ودكتوراه 21.

10 - الخلفية النظرية للبحث:**10-1 - العائدات الاجتماعية:**

وتعني العائدات الاجتماعية (القومية) مقدار العائد الذي يعود إلى المجتمع نتيجة الاستثمار في التعليم بشكل عام، أو لمستوى تعليمي معين. وإذا كانت عائدات التعليم على مستوى الفرد تعدّ تحليلاً للعائدات على المستوى الجزئي، فإنها في المردود الاجتماعي تكون تحليلاً على المستوى الكلي. ويختلف العائد الشخصي من التعليم (الفردية) عن العائد الاجتماعي (القومي) منه بمقدار الضرائب والحسميات المباشرة، فالعوائد الفردية تستثني الضرائب المباشرة لأنها تقتطع من الأفراد لصالح خزينة الدولة (أي الدخل التصرفي فقط)، بينما العوائد الاجتماعية لا تستثني الضرائب والحسميات المباشرة لأنها إيراد يعود إلى المجتمع، وتمثل جزءاً من الإنتاج القومي (الحبيب، 1981، 156)، وهذا النوع من العائدات لم يتم حسابه في هذا البحث.

10-1 - أ - عوائد التعليم الاجتماعية المباشرة:

إن قياس عوائد التعليم المالية أو الاقتصادية يتم من أجل معرفة وظيفة التعليم الاقتصادية أو أثر التعليم على التنمية، وقد أجريت دراسات عالمية عديدة من أجل ذلك، وكانت هذه الدراسات على المستوى الجزئي (الأفراد) والمستوى الكلي (المجتمع)، لاختبار بعض الاحتمالات المتعلقة بعائدات التعليم ومقارنتها بعائدات الاستثمارات المادية لمعرفة أيها أكثر عائدية، واستخدمت في ذلك نماذج متعددة وموثوقة من التحليل الاقتصادي (vaizey، 1972، 15)؛ فقد كانت العوائد الاجتماعية للاستثمار في التعليم تشير إلى انخفاض معدل العائد الاجتماعي مقارنة بمعدل العائد الفردي من التعليم الثانوي والابتدائي، ومع ذلك يبقى أعلى من عائد الاستثمارات المادية، حيث بلغت معدلات العائد الاجتماعي في دراسة لدين مينغ عام 1999 في

تايوان تبين أن العائد على التعليم العالي بلغ 10%، بينما الثانوي 4.85، والأساسي 2.88 (عن حورية، 2003، 53-56).

إن الجدول السابق يشير إلى معدل العائد المرتفع من التعليم في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. كما بلغ معدل العائد الاجتماعي للمهن الطبية (معاهد متوسطة) في الأردن حوالي 3.56-9.72% عام 1991، بينما بلغ معدل العائد الاجتماعي لكليات الإقتصاد الأهلية من العاملين بالقطاع الخاص ما بين 7.4 - 10.1%، وللقطاع العام 8.3 - 5.6% (حجازي 1993، 71-72).

كما بلغ معدل العائد الداخلي على المستوى الاجتماعي (القومي) لخريجي كلية الإقتصاد في سوريا 16,1%، ولخريجي المعهد التجاري 21,6% عام 1998 (الحمدان 1988، 281-287).

ويبدو أن سبب انخفاض معدل العائد الاجتماعي للتعليم العالي مقارنة بالثانوي والإبتدائي هو ارتفاع تكلفة خريج التعليم العالي، (التكلفة الحكومية)، وأيضاً (تكلفة الفرصة الضائعة). كما أن هذه الدراسات التي تشير إلى أن العائد الاجتماعي وإن كان أقل من العائد الشخصي، إلا أنه يبقى أعلى من معدل سعر الفائدة السائد، أو من العائد في الاستثمارات الأخرى، وبالتالي فالاستثمار في التعليم على المستوى الاجتماعي يعدّ رابحاً مقارنة بسعر الفائدة.

إن العائد الاجتماعي يكون عادة أقل من الحقيقي والفوائد الفعلية يمكن أن تكون أكبر، والتكاليف أقل بسبب اختلافات الحساب بالطرق التقليدية التي لاتقيس العوائد غير المباشرة أو غير الاقتصادية فهناك تأثيرات أخرى (خارجية) لا تحسب، فمثلاً التأثيرات الاجتماعية مالياً للخريجين على غير الخريجين تكون ما بين 11.6% - 12.1%، كما أن النسبة المئوية من النمو في الدخل القومي المستمدة من التعليم ككل تصل إلى 15 - 20%، ومن التعليم العالي 4-5%، مع احتمال آخر أن 20-40%

من النمو مشتق من التحسينات المعرفية وتطبيقاتها الناتجة عن التعليم، إضافة إلى التأثيرات الاقتصادية على الجمهور العام التي تتضمن ارتفاعاً في رقم الأعمال وتأمين فرص عمل تصل إلى 59 فرصة عمل بـ كل 1 مليون دولار من ميزانية الكليات العلمية. (Leslie and Brinkman, 1993, 71).

10-1 - ب - العوائد الاجتماعية غير المباشرة:

إن العوائد غير المباشرة أو ماتسمى بالفوائد الخارجية للتعليم كثيرة ولكن أهمها:

- تحسين الصحة ومستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي، خفض معدلات الجريمة، التماسك والتكامل الاجتماعي، التقدم التكنولوجي، عوائد تتعاقب على جيلها الأجيال وتحقيق أعلى درجات الرفاه الاجتماعي، وهو يمثل طموح الدولة العصرية، فعندما يتحقق الرفاه تخف الأعباء المالية عن المواطنين (Mahon, 1987: B, 133-139). إن الفوائد الخارجية من التعليم أكبر من ذلك بكثير على المستويات كافة لدرجة يتعذر حسابها لصعوبة ذلك، ورغم أنها لا تدخل في حساب معدل العائد الاجتماعي، إلا أنها مصنفة ضمن الوظائف الرئيسية للنظام التربوي وبخاصة (التعليم العالي) ومنها:
- إعداد القوى العاملة: وسد حاجات المجتمع من المهارات المطلوبة (عن طريق التعليم) وهو أمرٌ ضروري ولا بد منه، كما أن التعليم وخاصة العالي يساعد في التطوير التقني والتكنولوجي، ويعدُّ الباحثين ويطور البحث العلمي، ويجري البحوث التي تطور المجتمع، ويكشف مواهب أفراد المجتمع وينميها. (رحمة، 1988، 31-32).
- فوائد زيادة الإنتاجية: للعمال المتعلمين ولمن يعملون معهم، وفوائد اجتماعية أخرى مثل تنوير العقول والنمو الاقتصادي.

- فوائد أخرى توسع إطار الاقتصاد بشكل عام: وهي الموارد، اليد العاملة، رأس المال، التكنولوجيا، الإدارة، (أي تطور العناصر الخمسة) (الخصاونة، 1995، 5-6).
 - عوائد اجتماعية أخرى: مثل زيادة الدخل القومي وزيادة الضرائب على الأفراد، وزيادة القدرة التكنولوجية والتقنية للدولة، وعوائد رأسمالية طويلة الأجل تتمثل في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع (الغنام، 1983، 11)، كما أن هناك مردوداً يستفيد منه رأس المال الإنتاجي مثل الاختراع والإبداع والابتكارات وبراءات الاختراع، لذلك فالمرود الحقيقي أعلى بسبب الفوائد الخارجية.
(رداوي، 1981، 141-142).
 - أثر التعليم في حركية السكان: من حيث أثره في خفض معدلات الوفاة، وخاصة بين الأطفال والرضع، إضافةً إلى معدلات الخصوبة المنخفضة (أي أن التعليم يحسن السلوك الإنجابي) (السعيد، 1997، 10-19)، كما أنه يزيد الرفاه الاجتماعي الذي يأخذ شكل تعويضات البطالة، مشاركة الأفراد في تمويل التعليم العالي، وكذلك زيادة التعويضات والمنافع الإضافية مثل التقاعد وتحسين شروط الشغل، فتصبح أهداف المتعلم المسلكية أكثر أهمية في حياته فيجمع الأفراد الكثير من المنافع الهامشية الإضافية، مثل العطل الإضافية، برامج إدارات، رواتب تقاعدية أكبر (غزبرغ، 1980، 292-295).
 - يفيد من الناحية السياسية: إذ تصبح نسبة التصويت أعلى بسبب التعليم، ويزداد الوعي لدى المجتمع وتتحسن الثقافة الوطنية والولاء السياسي للوطن (أي الشعور بالانتماء الوطني) بدلاً من الولاء للطبقة الاجتماعية أو لموقعه أو منطقتة.
(هاجن، 1988، 298-299).
- ويُلاحظ أن الدراسات في مجال عوائد التعليم الاجتماعية لم تقدر كثيراً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم بشكل عام، وفي العالي منه بشكل خاص من حيث زيادته أو

تحجيمه، لأنها لم تكن تخضع لبواعث اقتصادية، بل لبواعث اجتماعية وسياسية بشكل رئيسي بغض النظر عن قيمة التعليم الاقتصادية؛ إذ إنه يتفق مع مظاهر التقدم والحضارة حتى وإن لم يسهم بهما فعلاً، لذلك من الضروري أن يكون لهذه الدراسات دور فعال في اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي فيما يخص التعليم بشكل عام والعالي منه بشكل خاص.

10-2- عائدات التعليم الشخصية:

لقد بدأت تتغير نظرة الناس إلى التعليم من كونه خدمة أخلاقية وإنسانية واستهلاكية إلى كونه مشروعاً اقتصادياً واستثماراً في الإنسان، وهذا يعني أن الطلب على التعليم أصبح اقتصادياً وليس طلباً اجتماعياً، مما جعل عدداً أكبر من الأفراد يطلبون التعليم بشكل عام والعالي منه بشكل خاص لئلا يفتقدوا عوائد اقتصادية (مباشرة) تتمثل بمجموع الدخول المالية التي يحققها الفرد الخريج والمرتتبة على مستوى تحصيله الجامعي أو التعليمي على مدار عمره الفعال الذي يقضيه في سوق العمل والإنتاج (السعيد، 1996، 205). فالتعليم أصبح وسيلة أساسية للإنتاج وليس غاية (عبد السلام، 1974، 114)، وبالتالي فإن الإنفاق عليه من قبل الأفراد أصبح إنفاقاً استثمارياً وليس استهلاكياً - رغم صعوبة الفصل عملياً بين جزأيه الاستثماري والاستهلاكي - فقد أصبح الفرد يحسب ما يكسبه من التعليم حتى يقرر كم يكلفه شراء التعليم وبذلك يشبه أي مستثمر في مشروع اقتصادي عندما يرغب بشراء أجهزة، فيحسب التكاليف والعائدات ويقارنها مع غيرها من المشاريع الأخرى، وأياً أكثر عائدة حتى يتجه إليه. (O'Donoghue, 1971, 42-76).

10-2-أ - العوائد الشخصية المباشرة:

يقوم التحليل في هذا المجال على أن هناك ارتباطاً بين زيادة المردود (الأجر) وزيادة التعليم والتدريب، فكلما زاد المستوى التعليمي فإن الدخل المستقبلي سيزداد، وقد قام عدد من الباحثين مثل (إيشر، ميلر، مينسر، شولتز، هانس، مورغان،

دافيد وسكاربولص..) بمجموعة من الدراسات برهنت على هذه الفرضية، ففي دراسة لهاجن قارنت بين المردود الشخصي (الثانوي والجامعي)، كان مردود التعليم على مستوى العالم كالتالي: المصدر عن (هاجن، 1988، 308).

الدولة	العائد الشخصي
الإبتدائي	30%
الثانوي	19%
الجامعي	22%

وفي دراسة أخرى أجريت على دول العالم المتقدمة والنامية وأفريقيا كانت النتائج كالتالي:

معدل العائد للتعليم في المستوى العالي (الجامعي) أعلى في النامية منه في المتقدمة، وفي أفريقيا بلغ العائد الفردي للتعليم العالي 32% بينما الثانوي 26%، كما أن الطبيب يكسب دخلاً يزيد 100 ضعف ما يكسبه الميكانيكي، و 20 ضعف ما يكسبه خريج الثانوية (رومير، 1992، 272-286)، بينما في الدول المتقدمة فإن العائد ينخفض كلما ارتفعنا في السلم التعليمي مقارنة بالدول النامية التي ازداد الطلب فيها على التعليم العالي بعد حصولها على الاستقلال.

وفي دراسة لدريسملر (Dresemclair) عن الولايات المتحدة توصل فيها إلى أن الأفراد الذين تلقوا تعليماً (12 سنة) حصلوا على دخل صاف خلال سني حياتهم 600.000 دولار، ومن أتموا الثانوي 800.000 دولار، ومن أنهوا الدراسة الجامعية، فقد بلغ صافي دخلهم خلال حياتهم المهنية 1.200.000 دولار. (الجدع، 1997، 13).

وأجريت دراسات عديدة في البلاد العربية وبخاصة في الأردن - دون أن تقارن بين مراحل مختلفة لتظهر أيها أكثر عائديه - حيث أظهرت هذه الدراسات أن معدل العائد كان عموماً يزيد عن 10% وهو المعدل الذي يقارن به معدل العائد الداخلي IRR، أو يقارن بمعدل الفائدة السائد في السوق المالية، فقد بلغ معدل العائد الشخصي

12.23% في المهنة الطبية، تعليم متوسط، (كليات المجتمع) عام 1990 (الطلب، 1991)، و37% في برنامج الحاسوب، تعليم متوسط، (كليات المجتمع) عام 1994 (الشولة، 1996)، بينما بلغ معدل العائد الشخصي للتعليم في الجامعات الأهلية لخريجي كلية العلوم الاقتصادية في القطاع الحكومي ما بين 10.1-12.2% وحسب الجامعة التي تخرج منها الطالب، وفي القطاع الخاص ما بين 11.9-14.2% وحسب الجامعة أيضاً. (حجازي، 1993، 65-66).

وفي دراسة ميدانية أجريت في سوريا عام 1998 للمقارنة بين خريجي المعهد التجاري وكلية التجارة من حيث الكلفة والعائد تبين أن معدل العائد الداخلي IRR بلغ 34% للمعهد و22.2% للكلية لإجمالي العينة من العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص (الحمدان، 1998، 281-287).

10-2- ب - العوائد الشخصية غير المباشرة (غير الاقتصادية):

للتعليم عوائد اقتصادية غير مباشرة أيضاً والتي لا يمكن قياسها بالدراسة الاقتصادية، ويمكن إجمال العوائد الاستهلاكية الشخصية بالتالي: (Mahon, 1987: A, 129-133).

1- آثار استهلاكية (آنية): كالأنشطة اللاصفية، مسابقات فنية يحصل عليها المتعلمون، أبواب التسلية.

2- الصحة: إذ إن الدراسات أثبتت وجود علاقة إيجابية بين التعليم والصحة الجيدة، فقد وجد أن الحالة الصحية للأفراد عند سن 46 تتحسن (40%) بسبب التعليم، كما أن الأفراد الأكثر تعليماً يعمرون أكثر، وأثر تعليم الزوجة يفيد صحة الزوج ويحسنها أكثر من أثر تعليم الزوج في صحته، فضلاً عن تحسن صحتها وصحة أولادها بسبب زيادة مستوى تعليمها.

3- الآثار والمكاسب الأخرى: إذ إن المرأة المتعلمة تهتم بالأطفال وذكائهم، وتحسن من إنجازهم التعليمي، وتزيد من تحصيلهم بسبب الرقابة المنتظمة عليهم.

4- العوائد على الادخار: إذ إن التعليم يفيد الفرد في زيادة مراقبته لدخله أكثر، ويزيد من إمكانية الادخار لديه.

5- السلوك الاستهلاكي والإدارة المنزلية: إن المتعلمين يحسنون التصرف بمواردهم وفي إعادة تخصيصها بصورة صحيحة وكأنهم يحققون دخولاً أكثر من الحقيقة بسبب التعليم، كما أن النساء المتعلمات يصبحن أكثر كفاءة في التسوق، وأكثر توفيراً في الإنفاق .

6- الفوائد الاستهلاكية المتوقعة: أي هناك عوائد غير تسويقية أو مالية للتعليم. (مثل الموسيقى وتذوق الأدب والفن).

7- قيمة الخيار في التعليم: (مالية وغير مالية) أي ترتبط بالطموح لدى الفرد، فمن يحصل على الثانوية، لديه خيارات أوسع (كأن يدخل الجامعة)، فكل مستوى يتيح الخيار للحصول على المستوى التعليمي الأعلى منه، وبالتالي جني منافع المستوى الأخير من التعليم، إضافة إلى خيارات تجسيرية، أي القدرة الاحتمالية على التكيف مع التغيير التكنولوجي، والطموح والمقدرة (الخصاونة، 1995، 5-6) .

8- تنمية مواهب أفراد المجتمع وصلها: مثل زيادة قدرتهم على التكيف العام والمهني والنضج والسعادة وأثر التعليم على الحراك الاجتماعي (شولتز، 1975، 84، 89)، وكذلك تأثير التعليم الإيجابي على قدرات الإنسان في الاستقبال والتفسير الصحيح (شولتز، 1987، 105)، كما يفيد في زيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه وعلى الابتكار، وفي المراحل الدنيا من التعليم يعطي للأباء فرصة الارتياح من متاعب الأبناء بإرسالهم إلى المدرسة، إضافة إلى استمتاع الأطفال بالمدرسة مع الأقران (الغنام، 1983، 11).

ب. نتائج الدراسة الميدانية

أ. الدخول الشخصية (عائدات الأفراد):

إن طريقة قياس أو حساب العائدات الشخصية (لمن يعملون في القطاع العام والخاص) تمّ من خلال تفرغ الاستبيانات ثم أخذ متوسط دخول أفراد العيّنة حيث بلغت:

- عائدات التعليم الاساسي: يبدأ خريجو التعليم الاساسي (الاعدادية) بالعمل بعد سن 15، ويستمر حتى سن الـ 60 وهو سن التقاعد، وبالتالي فإن عدد سنوات

الإنتاج أكبر من سنوات الإنتاج للمراحل التالية فضلاً عن أن خريجي التعليم الاساسي غالباً ما يعملون في حرف ومهن حرة وليس بشهاداتهم، وغالباً ما يكون عائد المهن الحرة أعلى من دخل خريجي الثانوية كما بلغ أدنى أجر لمن هم في سن الـ 16 عام بمبلغ /42.950/ ل.س سنوياً، وبلغ أعلى دخل يحصل عليه خريج التعليم الاساسي /350.000/ ل.س في سن الـ 56، بينما بلغ متوسط دخل العينة (الـ 174 خريج) في عام 2005 /108.613/ ل.س، مع ملاحظة أن هناك تذبذبات بالدخل صعوداً أو هبوطاً بسبب الفروق الكبيرة بمستويات الدخل لدى العاملين بالقطاع الخاص.

- **عائدات التعليم الثانوي:** إن خريجي التعليم الثانوي متنوعون مابين ثانوية عامة (علمي وأدبي) وثانوية تجارية وصناعية ونسوية....، وقد بلغ عدد خريجي الثانوية في العينة 245 فرداً، حيث بلغ أدنى دخل بينهم في سن الـ 17 سنة، وهذا المستوى للدخل يشير إلى أن هذا الدخل جزئي وليس كلياً أو عمالتهم ناقصة (أي لا يعملون بعدد الساعات التي يعمل بها الأفراد الآخرون بسبب سنهم الصغيرة)، وبلغ أعلى دخل لأفراد العينة /361.400/ ل.س في سنة 42، كما بلغ متوسط دخل خريجي الثانوية /105.595/ ل.س.

ويلاحظ أن هذا المتوسط أقل من متوسط حاصلتي الإعدادية، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن خريجي الإعدادية لا يعملون على أساس الشهادة بل غالباً لا يجدون أعمالاً اعتماداً على شهادتهم المتدنية مقارنة بالخريجين الآخرين والذين يعانون من البطالة؛ مما يدفعهم للعمل بمهنة تحتاج لمستوى شهادة أقل ودخل أدنى، وبالتالي فإن خريجي الإعدادية الذين يأخذ معظم فرصتهم الخريجون ذوو الشهادات الأعلى فيعملون بأعمال لا تحتاج إلى شهادات، بل تحتاج لمهنة، وقسم كبير منهم يعمل لحسابه، وبالتالي تكون دخولهم أعلى من خريجي الشهادات نسبياً، وبخاصة من يعملون بالقطاع العام.

- **عائدات التعليم المتوسط:** بلغ عدد أفراد عينة خريجي المعاهد المتوسطة 291 خريجاً، وبلغ أدنى دخل /60.300ل.س في سن العشرين، بينما أعلى دخل فكان /168.000ل.س في سن الـ 54 وبمتوسط عام للعينة /110.087ل.س، ويلاحظ أن المتوسط كان مرتفعاً نسبياً، ويتناسب مع مستوى الشهادة، وربما أعلى دخل لخريجي المعاهد كان أدنى من خريجي الثانوية والمعهد ربما لأن معظم أفراد العينة يعملون في القطاع العام، ولذلك أثرٌ على متوسط دخل هذه الفئة.
- **عائدات الجامعة أو الدبلوم:** بلغ عدد أفراد العينة 336 خريجاً وكان أدنى دخل لخريج هذه الفئة /67.720ل.س في سن الـ 22، بينما أعلى دخل بلغ /264.750ل.س في سن الـ 55، وبمتوسط دخل للفئة /138.890ل.س، وهو متوسط أعلى من متوسط دخول خريجي المراحل السابقة، وهو يشير إلى التناسب بين الدخل ومستوى التعليم .
- **عائدات خريجي الماجستير والدكتوراه:** بلغ أفراد العينة 21 من خريجي الماجستير والدكتوراه، وهذا العدد قد لا يوثق به لأنه أقل من حجم العينة المطلوب بحسب التوزيع الطبيعي للعينة، ولذلك قد لا يعتد بنتائجها إلا أنها تعطي مؤشراً عن مستوى دخول خريجي هذه المرحلة، علماً بأن العينات الميسرة تشير إلى كفاية هذا العدد (لحساب متوسط الدخل) وتعتد بها. وقد بلغ أدنى مستوى للدخل في سن الـ 25 (وهي سن صغيرة لحملة الماجستير) حيث بلغ /49.000ل.س فقط، وبلغت النظر أن خريجي كلية الطب من ضمن هذه العينة، والتي عادة ماتكون دخولهم عالية، أو ممن يعملون لحسابهم فتكون دخولهم أعلى من المتوسط العام، بينما أعلى دخل كان في سن الـ 27 حيث بلغ /373.250ل.س، وبمتوسط عام للفئة /193.645ل.س، وهو متوسط أعلى من

باقي المراحل كما يلاحظ أن نسبة الدخول المرتفعة في هذه الفئة أكثر من نسبة أصحاب الدخول المرتفعة في المستويات الأخرى.

- **متوسط الدخل العام:** بلغ متوسط الدخل بحسب السن مع تحييد المرحلة التعليمية التي ينتمي إليها الخريج /119.530 ل.س، وبلغ أدنى دخل لمن هم في سن الـ 16 بمتوسط /42.950 ل.س. وهذا يدل على أن أصحاب هذا الدخل هم من خريجي المرحلة الأساسية (الأعدادية) بسبب السن الصغيرة. بينما أعلى دخل كان لمن هم في سن الـ 53 وبمتوسط دخل /413.770 ل.س، وهو متوسط مرتفع نسبياً، ولذلك غالباً ماتؤخذ المتوسطات المتحركة للتخلص من التذبذبات الحادة في الدخل، إلا أن السن من الـ 52 - 56 كانت الأعلى دخلاً لمجموع الخريجين، وهذا يتوافق مع الدراسات العالمية التي تشير إلى أن أعلى الدخل يحصل عليها العاملون في سن ما بين الـ 50-55 سنة.

ولدى تحليل الفروق الإحصائية بين متوسط عائدات مراحل التعليم المختلفة؛ تبين عدم وجود فروق ذات دلالة في اختبار كاي² عند مستوى دلالة 5% (درجات الحرية: 7-1=6)، حيث بلغت كاي² المحسوبة 6.14، وهي أقل من كاي² الجدولية (النظرية) البالغة 7.815 .

ج. عائدات العاملين في القطاع العام والخاص:

إن الدخول التي يُعبر عنها بالليرات السورية تختلف كما تبين سابقاً بحسب مستوى التعليم، وكذلك بحسب القطاع الذي يعمل به الخريجون، فمن يعملون في القطاع العام في دول الخليج تكون دخولهم عادة أعلى من الذين يعملون في القطاع الخاص، وهذا يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلد، بينما في سورية فإن تحديد الأجور وتسقيفها في القطاع العام تجعل دخول القطاع العام أقل من دخول القطاع الخاص، وربما هذا يرتبط أيضاً بنوع العمل وبخاصة من كان يعمل لحسابه،

فيكون دخله مرتفعاً نسبياً، لأنه في هذه الحال يندمج العائد من العمل وهو الأجر مع العائد على رأس المال المُستثمر والذي هو الربح فيكون الدخل مرتفعاً نسبياً، ولذلك فإن متوسط الدخل سيكون:

1- **خريجو التعليم الأساسي:** بلغ متوسط الدخل للعاملين في القطاع العام /87.980 ل.س، وأعلى دخل بلغ /149.200 ل.س في سن الـ 48 سنة. وقد سبق التوضيح بان هناك سقفاً للأجور في القطاع العام، بينما بلغ متوسط من يعمل في القطاع الخاص من هذه الفئة /123.400 ل.س، وأعلى دخل وصل إليه أفراد هذه الفئة /350.000 ل.س في سن الـ 56 ل.س، ويلاحظ الفارق بين دخول القطاع العام والخاص، وهو فارق كبير يصل إلى أكثر من الضعف لصالح القطاع الخاص.

2- **خريجو التعليم الثانوي:** بلغ متوسط دخل من يعملون في القطاع العام /94.100 ل.س، بينما متوسط أعلى دخل بلغ /167.000 ل.س في سن الـ 42، بينما بلغ متوسط دخل من يعملون في القطاع الخاص /116.520 ل.س، وأعلى دخل وصل إلى /1.000.000 مليون ليرة سورية (وهذا الدخل استثنائي)، إلا أن المتوسط يشير إلى أن خريجي التعليم الأساسي ومن يعملون في القطاع الخاص دخولهم أعلى من الثانوية، وهذا يؤكد التحليل على المستوى العام حيث أن خريجي الإعدادية يعملون على أساس المهن ولحسابهم أكثر، وليس على أساس شهاداتهم.

3- **خريجو التعلم المتوسط (معاهد متوسطة):** وقد بلغ متوسط الدخل في القطاع العام /111.750 ل.س، وأعلى ممن يعملون في القطاع الخاص حيث بلغ بالمتوسط /106.015 ل.س، وهذا يؤكد نتيجة الدراسة التي قارنت بين خريجي المعهد المتوسط التجاري وكلية الاقتصاد التي توصلت إلى أن العائد من العمل

في القطاع العام لخريجي المعاهد أعلى من الجامعة بينما عائد الجامعة أعلى من المعاهد لمن يعملون في القطاع الخاص.

4- **خريجو الجامعة والدبلوم:** بلغ متوسط الدخل للعاملين في القطاع العام /125.925/ ل.س، وأعلى دخل /251.500/ ل.س في سن الـ 55، بينما متوسط دخل من يعملون في القطاع الخاص /164.145/ ل.س، وأعلى دخل بلغ /1.060.000/ ل.س في سن الـ 53، وهو مبلغ استثنائي ولاشك، إلا أن هناك عدداً من المتوسطات ما بين 250 ألف و350 ألف لهذه الفئة.

5- **خريجو الماجستير والدكتوراه:** بلغ متوسط دخل من يعملون في القطاع العام /156.025/ ل.س وأعلى دخل /240.000/ ل.س في سن الـ 46، بينما في القطاع الخاص بلغ متوسط الدخل /243.800/ ل.س، وأعلى مستوى للدخل بلغ /464.000/ ل.س في سن الـ 40 سنة، وربما هذه العينة لا تعد ممثلة كما بالنسبة للمراحل الأخرى، إلا أنها تعطي مؤشراً عن مستوى الدخل.

• **متوسط الدخل لإجمالي العينة:** بلغ متوسط الدخل لمن يعملون في القطاع العام بغض النظر عن الشهادة /111.700/ ل.س، وأعلى متوسط دخل /208.750/ ل.س في سن الـ 52، بينما متوسط الدخل لمن يعملون في القطاع الخاص /131.270/ ل.س، وأعلى متوسط دخل كان /628.750/ ل.س في سن الـ 53. ويلاحظ أن الفروق بالدخل تتفاوت أكثر كلما ادخلنا المستوى التعليمي للفرد في الحساب، ولدى تحليل الفروق بين متوسط العائدات لخريجي كافة المراحل التعليمية لمن يعملون في القطاع العام والعاملين في القطاع الخاص أنه توجد فروق ذات دلالة تبين الخريجين العاملين في القطاع العام عنها للعاملين في القطاع الخاص حيث بلغت فيه كاي 2 المحسوبة 5.64، بينما كاي الجدولية (النظرية) بلغت 0.352 عند مستوى دلالة 5% ودرجات حرية (5-1=4).

بعض الاستنتاجات:

§ كلما ارتفعنا بالمستوى التعليمي ارتفع دخل الخريج، مما يشير إلى أن المستوى التعليمي أو زيادة عدد سنوات الدراسة تزيد من الدخل باستثناء أن دخول خريجي الثانوية أقل من دخل خريجي الإعدادية (التعليم الأساسي)، ويفسر ذلك أن معظم خريجي التعليم الأساسي ربما لا يعملون بشهاداتهم، وإنما بمهن ليس لمستوى التعليم أثر كبير على الدخل فيها.

§ ربما لا يكون عامل الشهادة أو المستوى التعليمي للفرد هو العنصر الوحيد في الحصول على الدخل؛ بل سنوات الخبرة تؤثر في الدخل وفي العائد أيضاً، حيث اتضح أن أعلى الدخول يحصل عليها الأفراد في سن ما بين الـ 50-55 سنة، وهذا يتوافق مع الدراسات العالمية التي أجريت في هذا المجال.

§ ارتفاع دخل خريجي المعاهد في القطاع العام عنه في القطاع الخاص، وهذا يشير إلى زيادة العرض على الطلب في القطاع الخاص بالنسبة لهذا المستوى من التعليم.

§ ربما يدخل في تحديد مستوى الدخل أيضاً؛ مستوى الصحة العامة للفرد وقدرته الجسدية حيث أن الدخل يبدأ بالانحدار في سن الـ 56 تقريباً بعد ما بلغ الذروة بين 50-55 سنة. وهو يتوافق مع الدراسات العالمية التي أجريت وبخاصة الدراسات التي أجراها سكاربولس في دول أمريكا اللاتينية.

§ إن ارتفاع دخول العاملين في القطاع الخاص عنها في العام (ما عدا خريجي المعاهد المتوسطة) ربما يفسر بزيادة الطلب على العرض في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام (نسبياً) والذي لا ينطبق عليه مبدأ العرض والطلب في سورية، أو الإشباع من خريجي هذه المراحل في القطاع العام، ولذلك فهناك اختلاف بالأجر بينهما.

- § إن العوامل السابقة وحدها لا تكفي لتفسير الدخل المرتفعة لبعض الخريجين، بل ويدخل في ذلك أيضاً الصفات الشخصية كالذكاء واتقان المهنة.
- § قد يدخل في مستوى الدخل التي يحصل عليها الأفراد المستوى الاقتصادي والاجتماعي لاسرة الفرد، فمن كانت أسرته من أصول غنية ستكون الفرص ذات الدخل العالية متاحة لديه أكثر من الآخرين، إضافة إلى أن أسرته الغنية ستوفر له المال أو رأس المال اللازم لإقامة مشروعه الخاص الذي يكون عائده في الغالب أعلى من العائد على شهادته التي حصل عليها، أو مستوى تعليمه.

بعض المقترحات:

- § يقترح على المستوى الشخصي (الفردى) وبناء على ما سبق أن يتجه خريجو المعاهد المتوسطة للعمل في القطاع العام بسبب ارتفاع الدخل الذي سيحصلون عليه مقارنة بما هو متاح لهم من القطاع الخاص.
- § يقترح توجيه خريجي المراحل المختلفة (ما عدا خريجي المعاهد المتوسطة) إلى العمل في القطاع الخاص لأن دخولهم أعلى في هذا القطاع.
- § يُقترح إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال لمعرفة عوائد المهن الحرفية والمهن العلمية من أجل توظيفها اقتصادياً واجتماعياً في سورية.
- § إجراء دراسات للمقارنة بين عوائد الكليات الجامعية المختلفة ذوات السنوات الدراسية المتوافقة .
- § إجراء دراسات للمقارنة بين عوائد المعاهد المتوسطة من الاختصاصات المختلفة.

المراجع العربية والأجنبية

- 1- الجدع، إبراهيم (1997).
عائدات التربية وطرق حسابها، ندوة اقتصاديات التعليم بدمشق وزارة التربية،
دمشق.
- 2- الحبيب، مصدق جميل (1981).
التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر والثقافة، منشورات وزارة الثقافة
والأعلام، بغداد، العراق.
- 3- حجازي، هيثم علي (1993).
تحليل سعر المنفعة للتعليم في الجامعات الأهلية الأردنية للعام الدراسي 992/91،
رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- 4- الحمدان، سهيل (1998)
كفاية التعليم الاقتصادي والتجاري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية،
جامعة دمشق - دمشق
- 5- حورية، علي حسين محمد (2003).
تحليل منفعة الكلفة للجامعات الأردنية، دراسة مقارنة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- 6- الخصاونة، انور محمد عبد الله (1995).
تمويل التعليم المدرسي وقياس طاقة الأردن المالية لتمويل التعليم، رسالة
ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- 7- الدعجة، هشام (1990):
دراسة الاستثمار التربوي للتعليم المهني في الأردن من خلال تحليل سعر المنفعة للعام
الدراسي 1989/1988، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان،
الأردن.

- 8- رحمة، أنطون (1988).
التخطيط التربوي، المطبعة الجديد، دمشق.
- 9- رداوي، تيسير (1981).
اقتصاديات العمل وتخطيط القوى العاملة، مطبعة جامعة حلب، حلب، سورية.
- 10- الرشدان، عبد الله زاهي (1986)
في اقتصاديات التعليم، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 11- رومير، أبولو (1992).
التربية والتنمية: آفاق أفريقية، مستقبلات عدد 82، اليونسكو، بيروت.
- 12- السعيد، أنور (1996).
النفعية الاقتصادية الخاصة للتعليم الجامعي الخاص في الأردن، مجلة العلوم التربوية، عدد 2 /مجلد 23 الأردن.
- 13- الشولة، أحمد حامد (1996).
دراسة الاستثمار التربوي برنامج الحاسوب في كليات المجتمع الأردنية من خلال تحليل سعر المنفعة للعام الدراسي 93/94، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- 14- شولتز، تيرودور (1975):
القيمة الاقتصادية للتربية، ترجمة محمد عبد الهادي العفيفي ومحمود السيد سلطان، مكتبة الانجلو مصريه، القاهرة، مصر.
- 15- شولتز، تيودور (1987).
التعليم العالي والنظام الدولي الجديد، حرره بالإنكليزية بيكاس س. ساينال، الترجمة العربية: مكتب التربية العربي لدول الخليج، راجعة محمد أحمد الرشيد الرياض، السعودية.

16- الطليب، علي أحمد محمد (1991).

العائد الاقتصادي لتعليم بعض تخصصات برنامج المهن الطبية في كليات المجتمع بالأردن للعام الدراسي 1990/89 رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية عمان، الأردن.

17- عبد السلام، منذر (1974).

دراسات في اقتصاديات التربية، دار الطليعة، بيروت، لبنان.

18- النغام، محمد أحمد (1983).

المدرسة المنتجة: رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع، التربية الجديدة العدد 29، اليونسكو.

19- غنزبرغ، ايلي (1980).

الاقتصاد البشري، ترجمة عبد الكريم ناصيف، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق. سوريا.

20- كومبز، ف (1987).

أزمة العالم في التعليم من منظور الثمانينات، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

21- هاجن، أفيريت (1988).

اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن.

1- Hicks, N.L (1987).

Education and Economic Growth, I.P.G.ed, Economic of Education, New York: pergamon press.

2- Leslie, Larry. L, Brinkman, Paul. T (1993).

The Economic value of higher education, American coxncilon Education, New York, oryx Press.USA

3- Mahon, Mc.w.w (1987: A)

consumption and other benefits of Education I.P.G, ed, Economic of Education, New York: pergamon press. USA

4- Mahon, Mc.w.w (1987:B)

Externalities in Education I.P.G, ed, Economic of Education, New York: pergamon press. USA

5- O, donghue, Marti. (1971)

Economic Dimensions in Education, Gill and Macmillan, Dublin, Great Britain.

6- Pascharapoulos, (1989):

The Profitability of Investment in Education, World Bank, USA

7- Vaizey, John (1972)

The Political Economy of Education, Dutch worth, London, Great Britain.

8- Wiseman (1987).

Public Finance in Education: A review, I.P.G,ed,Economic of education, New York, Pergemon Press. USA

9- Wood hall, M(1987).

Student Loans, I.P.G,ed, Economic of Education, New York, Pergamen Press. USA

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2007/2/4.